الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4200 | الأحد | 12 رجب 1443 هـ | 13 فبراير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

بتراجع سنوي 119 مليون دينار

"الشال": رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت انخفض إلى 3.55 مليارات دينار في 2020

عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة ارتفع 1.1 % ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية يناير 2022

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن الإدارة المركزية للإحصاء أصدرت تقريراً لها حول تدفقات الاستثمار الأجنبي، بشقيه المباشر وغير المباشر، بالرغم من أن عنوان التقرير اقتصر على ذكر "الاستثمار المباشر في دولة الكويت لعام 2021"، و2021 هو تاريخ صدور التقرير وليس أرقامه. وهناك خلط ما بين السنتين في بداية التقرير وما بعد البداية. وفي التقرير شكوى بأن الاستجابة على أسئلة المسح الثالث كانت 63.6 % ممن استلموا متطلباته، أي ضعيفة، ونعتقد بضرورة دعم الإدارة بتقنين الزامية الاستجابة. وفقاً للتقرير، رصيد الاستثمارات الأجنبية -باستثناء الحكومة-، في عام 2020، بلغ نحو 14 مليار دينار كويتي، ارتفاعاً من رصيد بنحو 13 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2019، ولكن الزيادة كانت بارتفاع غير المباشر ضمنه وهو قليل النفع، وانخفاض المباشر المستهدف تنموياً. فقد ارتفع الاستثمار في الحافظة المالية في عام 2020 إلى نحو 5.6 مليار دينار كويتي من نحو 4.8 مليار دينار كويتي في عام 2019، ومثله ارتفع في الأدوات المالية الأخرى إلى نحو 3.3 مليار دينار كويتي من نحو 3.2 مليار دينار كويتي، وارتفع في المشتقات المالية إلى 1.6 مليار دينار كويتي من 1.4 مليار دينار كويتي.

في المقابل، انخفض رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من 3.67 مليار دينار كويتي في 2019 إلى 3.55 مليار دينار كويتي، أي كان هناك نزوح أو تدفقات خارجة بحدود 119 مليون دينار كويتي في عام 2020. ويتركز نحو 53.4 % من تلك الاستثمارات في ثلاثة قطاعات، هي شركات الاتصالات، وشركات الاستثمار، والبنوك، والقطاعات الثلاثة لا تحتاج فيها الكويت خبرة أجنبية أو منفعة، لأن لديها فيها خبرات محلية متقدمة. ولا تتوفر في الإحصاءات أهم مؤشرات النفع في الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو عدد فرص العمل المواطنة المستدامة التي خلقت في كافة تلك المشروعات. وتوحي أرقام التقرير بأن الإدارة المركزية للأحصاء تحتاج إلى الكثير من الدعم القانوني والدعم المعرفي حتى ترتقي بجودة إحصاءاتها، فضمن الأرقام المنشورة، نحو 1.132 مليار دينار كويتي، أو نحو 32 % من إجمالي رصيد الاستثمار المباشر غير معرفة أو مصنفة أخرى. رغم أن أرقام التقرير تذكر بأن هناك 19.6 مليون دينار كويتي استثمار في شركات الصرافة، و12 مليون دينار كويتي استثمار في شركات الخدمات، و 100 ألف دينار كويتي في شركات النفط والغاز، وهي مبالغ صغيرة، بينما يظل أكثر من مليار دينار كويتي غير معرف، وذلك أمر غير مقبول احصائياً.

البيان	2021/12/31 (ألف دينار كويتي)	2020/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير	
			قيمة	%
مجموع الموجودات	4,573,432	4,369,998	203,437	4.7%
مجموع المطلوبات	3,925,087	3,886,792	38,295	1.0%
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	644,993	477,553	167,440	35.1%
مجموع الإيرادات التشغيلية	81,451	90,712	(9,261)	-10.2%
مجموع المصروفات التشغيلية	37,739	35,196	2,543	7.2%
المخصصات	25,080	28,089	(3,009)	-10.7%
الضرائب	1,981	2,892	(911)	-31.5%
صافي ربح الفترة	31,251	28,759	2,492	8.7%
أهم المؤشرات				
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	11.7	12.3	(0.6)	-4.9%
القيمة الدفترية للسهم (دينار)	309	289	20	6.9%
سعر السهم في نهاية السنة (دينار)	309	289	20	6.9%
مكرر السعر إلى ربحية السهم (P/E)	26.9	23.5	3.4	14.5%
مكرر السعر إلى القيمة الدفترية (P/B)	1.4	1.6	(0.2)	-12.5%

جدول بياني يوضح تباين أداء مؤشرات البنك الأهلي المتحد

رسم بياني يوضح أداء أسواق مالية منتقاة

وتشير أرقام "الأنكتاد" إلى أن عام 2020 كان الأفضل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الست منذ عام 2011، فقد بلغ صافي رصيد التدفقات الداخلة للدول الست نحو 27.7 مليار دولار أمريكي، نصيب الإمارات منها كان 19.9 مليار دولار أمريكي، ثم السعودية 5.5 مليار دولار أمريكي، ثم عُمان 4.1 مليار دولار أمريكي، ثم البحرين نحو مليار دولار أمريكي، بينما كان بالسالب لقطر بنحو 2.4 مليار دولار أمريكي، ثم الكويت بالسالب 319 مليون دولار أمريكي. ومنذ عام 2011، عندما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الكويت أعلى مستوياتها بنحو 3.3 مليار دولار أمريكي، كابدت تلك التدفقات هبوط متصل على مدى ثمان سنوات من السنوات التسع التالية، حتى وصلت إلى السالب في عام 2020 وفقاً لكل من الإدارة المركزية للإحصاء والانكتاد.

وفي الختام، لا يفترض أن يفهم من تلك الفقرة بأننا نضع اللوم على جهة بعينها، سواء ما يتعلق بانحسار تلك التدفقات، أو بجودة إحصاءاتها، فذلك إفراز طبيعي لتردي البيئة العامة الحاضنة للتنمية، وأحد مؤشرات الحاضر لتردي تلك البيئة تخفيض تصنيف كل المصارف الكويتية من قبل وكالة فيتش الأسبوع الفائت. ضياع الأولويات سبب، وضع الخطط والسير عكسها سبب آخر، غياب الوعي بأهمية جودة المعلومات وحداثتها سبب ثالث، الانتشار السرطاني للهيئات والأجهزة من دون التحقق من الحاجة وجودة الأداء سبب رابع، لذلك، من الطبيعي أن يكون عزوف أو حتى هروب الاستثمارات المباشرة، محلية أو أجنبية، هو حصاد تلك البيئة الطاردة.

خصائص التداول في بورصة الكويت

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي وفقاً لجنسية وفئة المتداولين" لشهر يناير 2022، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 46.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (43.8 % يناير 2021) و45.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (41.5 % يناير 2021). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 599.903 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 586.159 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 13.744 مليون دينار كويتي.

وثاني المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 26.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (30.5 % يناير 2021) و23.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (28.1 % يناير 2021). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 343.421 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 304.361 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيدون شراءً وبنحو 39.060 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 24.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (23.7 % يناير 2021) و23.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (23 % يناير 2021). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 316.123 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 308.283 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 7.840 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى ارتفاع مبيعاته وانخفاض مشترياته، فقد استحوذ على 5.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (5.1 % يناير 2021) و4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (5.1 % يناير 2021). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 69.065 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 51.590 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 17.476 مليون دينار كويتي. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 1.143 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 88.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (82.9 % يناير 2021)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 1.110 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 86.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (80.4 % يناير 2021)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 32.282 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 10.9 % (16.8 % يناير 2021 واشتروا ما قيمته 140.481 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 87.231 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 6.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (12.4 % يناير 2021)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 53.250 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 4.6 % (4.7 % يناير 2021) أي ما قيمته 59.602 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 3 % (2.8 % يناير 2021) أي ما قيمته 38.633 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 20.969 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 87.4 % للكويتيين، 8.8 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.8 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.6 % للكويتيين، 14.6 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.8 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2021. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته 1.1 % ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية يناير 2022، مقارنة بارتفاع أكبر بنسبة 5.1 % ما بين نهاية ديسمبر 2020 ونهاية يناير 2021، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2022 نحو 20،524 حساباً أي ما نسبته نحو 5 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 20،306 حساباً في نهاية ديسمبر 2021 أي ما نسبته نحو 4.9 % من إجمالي الحسابات للشهر نفسه.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة- يناير 2022

بعد أداء إيجابي لأسواق العينة خلال عام 2021، حيث حققت جميع الأسواق المنتقاة مكاسب، وبعضها كبيرة، انقسم أداء يناير 2022 مناصفة ما بين 7 أسواق رابحة و7 أخرى خاسرة مقارنة بأداء ديسمبر 2021. الأداء الإيجابي طال 6 أسواق خليجية من أصل 7 أسواق رابحة في يناير، وإن بمكاسب ضئيلة لبعضها، بينما غالبية الضرر اتجه للأسواق الناشئة والناضجة.

أكبر الرابحين في شهر يناير كان السوق السعودي الذي حقق مؤشره مكاسب بنحو 8.8 %، بعد أن كان ثاني أكبر الرابحين في عام 2021 بمكاسب بنحو 29.8 %. ثاني أكبر الرابحين كانت بورصة قطر التي أضاف مؤشرها في شهر واحد نحو 7.5 %، بعد مكاسب بنحو 11.4 % خلال العام الماضي. تلاهما في الارتفاع، المؤشر العام لبورصة الكويت بمكاسب بحدود 4.4 %، بعد مكاسب بنحو 27 % في عام 2021. وحقق سوق أبوظبي (أكبر الرابحين في عام 2021 بمكاسب بنحو 68.2 %) مكاسب بلغت 2.5 %، يأتي بعده السوق البريطاني، الرابح الوحيد خارج إطار إقليم الخليج وبنحو 1.1 %، ثم بورصة البحرين وسوق دبي بنحو 0.7 % و0.2 % على التوالي.

الخاسر الأكبر في شهر يناير كان السوق الصيني الذي فقد مؤشره نحو 7.6- %، بعد تحقيقه مكاسب هي الأقل خلال العام الماضي وبنحو 4.2 % والسوق الصيني يعاني من مشاكل تضخمية في سوقه العقاري انعكس إلى مخاوف طالت شركاته. تلاه السوق الياباني بخسائر بحدود 6.2- %، ثم السوق الأمريكي لمؤشر داو جونز بنحو 3.3- %. وتبعهم في الانخفاض السوق الألماني بفقدانه نحو 2.6- %، ثم الفرنسي بنحو 2.2- % والهندي بنحو 0.4- %. وكانت بورصة مسقط أقل الخاسرين خلال يناير 2022 بفقدان مؤشرها نحو 0.3- %.

وبينما تترقب الأسواق المالية بداية مبكرة لارتفاع أسعار الفوائد في مارس القادم، ساهم كل من أزمة روسيا وأوكرانيا وسقوط حر لأسعار أسهم لبعض شركات تكنولوجيا ضخمة، في انخفاض شهية المخاطرة ما أدى إلى انتكاسة محدودة للأسواق الناشئة والناضجة، وسوف تبقى كل هذه العوامل مؤثرة على تلك الأسواق في شهر فبراير وإن بشكل محدود ومشروط بعدم حدوث انفراجة أو انتكاسة في الأزمة الأوكرانية، وحدوث أي منهما قد يغير مسار تلك الأسواق في أي من الاتجاهين. بينما تبقى أسواق إقليم الخليج تعمل في بيئة إيجابية يدعمها الارتفاع الكبير في أسعار النفط والمتوقع استمراره في شهر فبراير، لذلك من المتوقع أن تستمر على المدى القصير في مسارها الإيجابي المعاكس للأسواق الأخرى حتى نهاية شهر فبراير.

نتائج البنك الأهلي المتحد 2021

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 31.2 مليون دينار كويتي بارتفاع مقداره 1.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 5 %، مقارنة مع نحو 29.7 مليون دينار كويتي في 2020. ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض جملة المخصصات بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي للبنك، إذ انخفض الربح التشغيلي بنحو 1.8 مليون دينار كويتي بينما كان الانخفاض لجملة المخصصات بنحو 3 مليون دينار كويتي. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008- 2021):

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 719 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 0.8 %، وصولاً إلى نحو 91.43 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 90.71 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك، نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 77.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 75.3 مليون دينار كويتي. وارتفعت جميع بنود الإيرادات التشغيلية الأخرى، باستثناء بند صافي الربح من استثمارات في أوراق مالية الذي انخفض بنحو 4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى 1.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 5.6 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 2.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 7.7 %، وصولاً إلى نحو 35.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 33.2 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2020، وذلك بسبب ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.1 % مقارنة بنحو 36.6 % في عام 2020. وحققت جملة المخصصات انخفاضاً بلغ نحو 3 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.5 % كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 23.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 26.1 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 34.1 % بعد أن كان نحو 32.8 % في نهاية عام 2020.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.573 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغ نحو 203.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.7 %، مقارنة بنحو 4.370 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2020. وسجل بند مدينو تمويل ارتفاعاً بنحو 228.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.3 %، وصولاً إلى نحو 3.342 مليار دينار كويتي (73.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 3.114 مليار دينار كويتي (71.3 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.9 % مقارنة بنحو 82.4 %. بينما انخفض بند ودائع لدى بنك الكويت المركزي بقيمة 90.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 32.9 %، وصولا إلى نحو 184.3 مليون دينار كويتي (4 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 274.5 مليون دينار كويتي (6.3 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 58.3 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 1.5 %، لتصل إلى نحو 3.925 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.867 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2020. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.8 % مقارنة بنحو 88.5 % في عام 2020.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية قد سجلت أداءً مختلطاً مقارنة مع نهاية عام 2020. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) بشكل طفيف إلى نحو 0.70 % مقارنة بنحو 0.68 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 6.9 % قياساً بنحو 6.6 %. بينما انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) إلى نحو 13.7 % مقارنة بنحو 14.1 %. وبلغت ربحية السهم الواحد (EPS) نحو 11.5 فلس مقابل 12.3 فلس في عام 2020. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ربحية السهم (P/E) نحو 26.9 ضعف مقارنة مع نحو 23.5 ضعف، نتيجة انخفاض ربحية السهم بنحو 6.5 % مقابل ارتفاع سعر السهم السوقي وبحدود 6.9 %. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.6 مرة بعد أن كان 1.4 مرة في نهاية عام 2020. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 5 فلس كويتي لكل سهم وتوزيع 5 % أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته نحو 1.6 % على سعر الإقفال في نهاية ديسمبر 2021 والبالغ نحو 309 فلس كويتي.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 659.7 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 1.0 نقطة ونسبته 0.2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 36.9 نقطة أي ما يعادل 5.9 % عن إقفال نهاية عام 2021.

السوق السعودي أكبر الأسواق الخليجية ربحاً في شهر يناير ومؤشره حقق مكاسب 8.8 في المئة

%	٢٠٢١	%	٢٠٢١/١٢/٣١	٢٠٢٢/١/٣١	
5.8	726.8	(1.0)	758.7	754.2	بنك الكويت الوطني
7.9	228.7	(1.3)	347.0	344.8	بنك الخليج
3.8	517.0	2.0	526.3	536.7	البنك التجاري الكويتي
13.0	174.8	2.1	199.2	187.3	بنك الكويت الدولي
2.7	348.1	(0.4)	356.0	354.9	البنك الأهلي المتحد
2.6	974.2	(2.2)	982.5	988.6	بنك برقان
9.4	833.7	(0.4)	999.9	994.0	بيت التمويل الكويتي
9.1	3,129.9	(0.5)	3,428.8	3,413.1	القطاع المصرفي
5.8	719.4	(0.4)	784.8	761.4	القطاع الخدمي
8.7	148.7	1.4	159.5	161.7	شركة المجموعة المصرية
1.8	839.3	0.0	848.3	848.3	شركة الاستشارات المالية الدولية
94.8	279.6	5.0	882.3	970.0	شركة الاستشارات الدولية
14.3	491.3	0.0	880.4	880.4	شركة مشاريع الكويت القابضة
2.9	148.9	(1.9)	190.4	147.6	شركة أسمنت الكويتية والبترول
14.4	252.1	1.2	284.8	288.3	القطاع الاستثماري
9.8	85.3	(2.2)	95.7	93.7	شركة الكويت للتأمين
(2.3)	826.4	2.8	893.7	818.7	مجموعة الخليج للتأمين
6.8	208.1	8.0	207.0	223.6	شركة الأهلية للتأمين
3.0	198.9	(0.8)	199.7	198.9	شركة وربة للتأمين
2.4	264.7	2.8	293.6	271.0	القطاع التأميني
(1.7)	338.4	(1.3)	344.1	332.9	شركة عقارات الكويت
4.7	169.8	0.0	181.1	181.1	شركة المعارف القابضة
9.6	678.1	0.8	694.4	700.9	الشركة الوطنية العقارية
1.3	2,199.0	1.1	2,340.1	2,364.8	الشركة العقارية العقارية
1.9	389.0	(0.1)	396.4	396.2	القطاع العقاري
3.9	265.9	0.7	273.9	275.8	مجموعة الصناعات الوطنية (الصناعة)
20.4	348.2	(1.4)	435.1	419.1	شركة أسمنت الكويت
15.3	348.1	2.1	392.5	400.9	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية
9.9	234.3	0.5	256.0	257.4	القطاع الصناعي
5.0	833.8	0.0	870.0	870.0	شركة السينما الكويتية الوطنية
7.7	6,133.5	1.8	6,480.8	6,609.4	شركة المشاريع المتحدة للصوامع
5.6	1,118.6	3.8	1,137.4	1,181.1	شركة الإنشاءات المتحدة
0.9	47.6	(3.0)	49.5	48.0	شركة مجموعة الصناعات الوطنية
8.7	1,779.5	2.4	1,854.0	1,899.3	القطاع الخدمي
(2.7)	151.7	0.0	145.0	145.0	شركة الكويت والشرق الأوسط
(0.6)	451.6	0.0	448.8	448.8	القطاع الأهلي
11.2	641.8	0.0	713.7	713.7	شركة بورصة الكويت للاستثمارات المالية
2.1	178.4	0.0	182.1	182.1	المؤشر السعري
5.9	622.8	0.2	658.7	659.7	مؤشر الشال

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة